انتخابات مجلس الشيوخ في مصر ٢٠٢٥
وقائع متابعة البعثة الدولية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان

تقرير أولي
عن مجريات التصويت بالجولة الأولى

القاهرة في ٧ أغسطس/ آب ٢٠٢٥

مقدمة: –

جرت وقائع انتخابات مجلس الشيوخ في جمهورية مصر العربية يومي ٤ – ٥ أغسطس/آب ٢٠٢٥ في ظل تحديات متنوعة، يتقدمها الواقع المأزوم في المنطقة العربية والذي يلقى بظلاله وانعكاساته الخطيرة على المجتمع المصري، وخاصة في سياق جريمة الإبادة الجماعية التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق أكثر من ٢ مليون فلسطيني في قطاع غزة المحتل، والعدوان الإسرائيلي المستمر على القطاع المحاصر منذ السابع من أكتوبر/تشرين أول ٢٠٢٣ وحتى الآن، ومحاولات توريط الدولة المصرية في قبول التهجير القسري لسكان القطاع إلى مصر أو تسهيل تهجيرهم لدول أخرى، وفشل النظام الدولي في وقف جريمة الإبادة الجماعية المتواصلة.

وجنباً إلى جنب مع هذه الكارثة الكبرى، تتفاقم الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية واللبنانية، فضلاً عن استمرار الاضطراب والصراعات الداخلية في البلدان المجاورة لمصر. وللعام السادس على التوالي، يزداد افتقار بلدان المنطقة لتنفيذ انتخابات مباشرة تتمتع بالدورية في ظل رقابة محلية ودولية.

وقد عُنيت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بمتابعة هذا الاستحقاق الانتخابي الذي يجري في دولة المقر للمنظمة بالرغم من ضيق الوقت المتاح، مستعينة في ذلك بنحو نصف بعثتها الدولية لمراقبة الانتخابات والتي تضم العديد من الأعضاء البارزين في مجلس الأمناء وقيادات الفروع والمنظمات العضوة بالمنظمة وعدد من الكوادر الفنية الخبيررة وذات الصلة.

الإطار القانوني الناظم لانتخابات مجلس الشيوخ

أجرت مصر تعديلات دستورية في العام ٢٠١٩، بموجبها أعيد مجلس الشيوخ، الذي كان يُعرف باسم مجلس الشورى في السابق، إلى الحياة النيابية في البلاد. ولقد أصدر رئيس الجمهورية في ٢ يوليو/تموز ٢٠٢٠، قانون تنظيم مجلس الشيوخ الجديد رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠، والذي جاء إعمالاً للتعديلات الدستورية المستحدثة مؤخراً على أحكام دستور ٢٠١٤ في العام ٢٠١٩. فقد استحدث المُشرع بموجب هذه التعديلات بابا جديدا مكونا من ٧ مواد (المواد من ٢٤٨ إلى ٢٥٤) تضع القواعد الدستورية لعودة مجلس الشيوخ مرة أخرى إلى الحياة النيابية المصرية.

ويشكل مجلس الشيوخ الغرفة الثانية للبرلمان المصري، ووفقًا لقانون تقسيم دوائر مجلس الشيوخ ٢٠٢٥، تقسم الجمهورية إلى ٢٧ دائرة انتخابية بالنظام الفردي بعدد محافظات الجمهورية، كما تقسم الجمهورية إلى ٤ دوائر بنظام القوائم مع الالتزام بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠% من إجمالي مقاعد المجلس للنساء، دعمًا لمبدأ التمثيل المتوازن وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ويخصص دائرتان لكل منها ١٣ مقعدا (يكون بكل قائمة ٣ نساء على الأقل)، ودائرتان تضم كل منها ٣٧ مقعدا (يكون بكل قائمة ٧ نساء على الأقل).

ولقد استحدث قانون مجلس الشيوخ ٢٠٢٠ وتعديلاته بعض البنود التي ميزته عن القانون السابق، مثل زيادة نسبة تمثيل المرأة، وحصول العضو على مؤهل جامعي أو ما يعادله، فضلًا عما تضمنه القانون من حقوق، من بينها الحصانة البرلمانية، واحتفاظ النائب بوظيفته، وواجبات الأعضاء التي من بين أبرزها حظر التعامل بالذات أو بالواسطة في أموال الدولة، ومنع تضارب المصالح، وفصل الملكية عن الإدارة.

وتمتد الدورة الانتخابية لمجلس الشيوخ لمده ٥ أعوام، ويختص المجلس بدراسة واقتراح ما يراه كفيلًا بتعزيز ركائز الديمقراطية، ودعم السلم الاجتماعي والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديمقراطية وتوسيع مجالاته، بالإضافة الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ومشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومعاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة، ومشروعات القوانين ومشروعات القوانين المكملة للدستور التي تحال إليه من رئيس الجمهورية أو مجلس النواب، وما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجية.

ويكمن الفرق بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، في طبيعة اختصاصات كل منهما، إذ أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الرئيس، وهو المسئول عن سن القوانين وإقرار الموازنات العامة، ويراقب الأداء الحكومي، بينما يعد اختصاص مجلس الشيوخ اختصاصًا استشاريًا غير ملزم، حيث يُبدي الرأي فيما يحال إليه من قضايا فقط، سواء من مجلس النواب، أو من رئيس الدولة. كما أن مجلس الشيوخ غير مختص بمناقشة برنامج الحكومة، ولا يتدخل في تشكيل الحكومة أو إعفاءها أو إجراء تعديلات وزارية، كما لا يختص بإعلان حالة الطوارئ في البلاد.

وفقًا لقانون مجلس الشيوخ رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠، يتألف مجلس الشيوخ من (٣٠٠) عضوًا، ينتخب ثلثي المقاعد (٢٠٠ عضو) بالاقتراع السري المباشر، بواقع (١٠٠) مقعد بالنظام الفردي، و(١٠٠) مقعد بنظام القوائم المغلقة المطلقة، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما، بينما يعين رئيس الجمهورية (١٠٠) عضوًا، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن ١٠ في المائة من إجمالي عدد المقاعد.

ويتم انتخاب الأعضاء بنظام مختلط يجمع بين النظامين الفردي والقائمة المغلقة. ويتنافس على ١٠٠ مقعد بالنظام الفردي المرشحين في ٢٧ دائرة انتخابية على مستوى الجمهورية. بينما يجري التنافس على ١٠٠ مقعد بنظام القوائم من خلال ٤ قوائم مغلقة على مستوى الجمهورية.

وقد أقر مجلس النواب الغرفة الأولى للتشريع، في ٤ يونيو/ حزيران ٢٠٢٥ القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٢٥ بتعديلات بعض أحكام قانون مجلس الشيوخ بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية للمجلس.

ويتضمن التعديل تقسيم الجمهورية إلى عدد (٢٧) دائرة بعدد محافظات الجمهورية بواقع كل محافظة دائرة تُخصص للانتخاب بالنظـام الفـردي، وعدد (٤) دوائر تُخصص للانتخاب بنظام القائمة، يُخصص لدائرتين منها عدد (١٣) مقعدًا لكل دائرة منهما، ويُخصص للدائرتين الأخريين عدد (٣٧) مقعدًا لكل دائرة منهما. ويتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها عدد (١٣) مقعدًا ثلاث نساء على الأقل، كما يتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها عدد (٣٧) مقعدًا سبع نساء على الأقل.

وشكلت الدوائر المخصصة للانتخاب بنظام القائمة على النحو التالي:

الدائرة الأولى، دائرة قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا ومقرها مديرية أمن القاهرة، وتضم ٦ محافظات هي (القاهرة، القليوبية والدقهلية والمنوفية والغربية وكفر الشيخ) ومخصصة لـ ٣٧ مقعداً.

الدائرة الثانية، دائرة قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد ومقرها مديرية أمن الجيزة، وتضم ١١ محافظة هي (الجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر) ومخصصة لـ ٣٧ مقعداً.

الدائرة الثالثة، دائرة قطاع شرق الدلتا ومقرها مديرية أمن الشرقية، وتضم ٧ محافظات هي (الشرقية ودمياط وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وشمال سيناء وجنوب سيناء) ومخصصة لـ ١٣ مقعداً.

الدائرة الرابعة، دائرة قطاع غرب الدلتا ومقرها مديرية أمن الإسكندرية، وتضم ٣ محافظات هي (الإسكندرية والبحيرة ومطروح) ومخصصة لـ ١٣ مقعداً.

وبحسب المادة ٢٥٠ من القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن مجلس الشيوخ فعند اقتصار الترشح في دائرة القوائم على قائمة واحدة فقط، يتم إعلان فوزها شريطة أن تحصل على ما لا يقل عن ٥% من إجمالي عدد الناخبين المقيدين في تلك الدائرة، وفي حال لم تتمكن القائمة من بلوغ هذه النسبة، يتم إعادة إجراءات الترشح في تلك الدائرة من جديد.

مجريات العملية الانتخابية – من واقع متابعة المنظمة:

خلفية:

أُجريت انتخابات مجلس الشيوخ، الغرفة الثانية للبرلمان المصري لفترة ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠، خلال شهر أغسطس الجاري، تحت إشراف الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي تأسست خلال العام ٢٠١٧، بموجب دستور مصر للعام ٢٠١٤، وتعد الانتخابات البرلمانية ٢٠٢٥، خامس استحقاق انتخابي يجري تحت ولاية وإشراف الهيئة، وأتاحت الهيئة استمرار الولاية الكاملة للإشراف القضائي، على الانتخابات في مصر تطبيقًا لأحكام الدستور، والقانون واستجابة لتوصيات الحوار الوطني.

وتعد الانتخابات البرلمانية الجارية هي الانتخابات الدورية الرابعة منذ إقرار دستور البلاد في يناير/كانون ثان ٢٠١٤، وهي الانتخابات الثانية لمجلس الشيوخ التي تجري بموجب التعديلات الدستورية الموسعة التي تم إقرارها في أبريل/نيسان ٢٠١٩ التي أعادت تأسيسه مرة أخرى.

ولقد استهلت العملية الانتخابية بتصويت المصريين في الخارج يومي ١ و٢ أغسطس/آب، بينما أجريت في الداخل يومي ٤ و٥ أغسطس/آب الجاري، ومن المقرر في حال الإعادة، إجراء الانتخابات في الخارج يومي ٢٥ و٢٦ أغسطس/آب، وفي الداخل يومي ٢٧ و٢٨ من نفس الشهر.

ووفقًا للهيئة الوطنية للانتخابات تضم قاعدة بيانات الناخبين نحو ٦٩ مليونًا، حيث يتم تسجيل كل من يبلغ سنه ١٨ عامًا في قاعدة بيانات الناخبين تلقائيًا، ويحق له المشاركة بموجب بطاقة الرقم القومي (بطاقة الهوية الداخلية).

في حين تابعت ١٨ سفارة معتمدة داخل جمهورية مصر العربية، و٩ منظمات دولية، و٥٨ منظمة وجمعية محلية، الانتخابات، كما تلقت طلبات تغطية إعلامية من ١٦٨ وسيلة إعلام دولية و٦٢ وسيلة إعلام محلية.

ولقد أجريت الانتخابات في ٨ آلاف و٨٢٥ لجنة اقتراع فرعية بداخل ٨٢٨٦ مركز انتخابي على مستوى الجمهورية في ٢٧ لجنة عامة. وأشرف على عملية الاقتراع في الداخل نحو ٩ ألاف و٦٠٠ قاض من مختلف الجهات والهيئات القضائية، على مختلف اللجان العامة والفرعية، يعاونهم أكثر ٢٠ ألف أمين لجنة من الموظفين المعاونين في اللجان العامة والفرعية.

ولقد شهدت الانتخابات تنافسًا بين ٤٢٤ مترشحًا من بينهم ٤٧ امرأة، ويتوزع المترشحون إلى ١٨٣ مرشحًا مستقلًا و٢٤١ مرشحًا من الأحزاب السياسية، تنافسوا جميعا على ١٠٠ مقعد المخصصة للنظام الفردي، فيما انحصرت المنافسة على ١٠٠ مقعد المخصصة لنظام القوائم في قائمة منفردة في الدوائر الأربعة وهي "القائمة الوطنية من أجل مصر"، والتي شكلت تحالفًا ضم ١٢ حزباً سياسياً بقيادة حزب "مستقبل وطن" بواقع ٤٤ مقعداً، الذي يمثل الأغلبية البرلمانية الراهنة، وحزب "حماة الوطن" بواقع ١٩ مقعد، وحزب "الجبهة الوطنية" بواقع ١٢ مقعد، ولكل من حزب "المصري الديمقراطي الاجتماعي" وحزب "الشعب الجمهوري" بواقع ٥ مقاعد لكل منهما، ولكل من حزب "العدل" وحزب "الإصلاح والتنمية" بواقع ٤ مقاعد لكل منهما، ولكل من حزب "الوفد"، وحزب "التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" مقعدين لكل منهما، ولكل من حزب "إرادة جيل" وحزب "المؤتمر" وحزب "الحرية المصري" مقعد واحد لكل منهم.

وشهدت هذه الانتخابات استحداثات بهدف تمكين ذوي الإعاقة السمعية أو البصرية للإدلاء بأصواتهم دون الحاجة للاستعانة بمساعد، حيث أقرت الهيئة الوطنية للانتخابات استخدام "لغة الإشارة" كوسيلة توضيحية داخل مقار اللجان، وكذلك طباعة أوراق الاقتراع بطريقة "بريل"، بالإضافة إلى توفير إرشادات من الهيئة إلى رؤساء اللجان الفرعية لتقديم المساعدة والعون متى طلب منهم ذلك ضمانا لعملية سرية التصويت، فضلاً استمرار إجراءات التيسير على كبار السن في الوصول إلى لجان الاقتراع واتاحتها في الطوابق الأرضية في معظم مقار الانتخابات.

متابعة البعثة الدولية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لمراقبة الانتخابات:

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مجريات العملية الانتخابية وفق تصريح الهيئة الوطنية للانتخابات، رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٥، ضمن المنظمات الدولية المصرح لها بمتابعة الانتخابات في مصر ٢٠٢٥-٢٠٢٦، وقام فريق المنظمة لمتابعة انتخابات مجلس الشيوخ بتنفيذ خطة التحرك والمتابعة في ٣ أقاليم تضم ٨ محافظات من محافظات الجمهورية هي "اقليم القاهرة الكبرى" و"اقليم قناة السويس" و"اقليم وسط الدلتا"، وذلك من خلال ٤ فرق ميدانية، بالإضافة إلى متابعة مجموعات تضم عناصر للانتشار الميداني بموجب التطورات. فيما شكلت المنظمة غرفة عمليات مركزية ضمت كوادر متخصصة للمتابعة مع الفرق الميدانية بالإضافة إلى فريق للمتابعة الإعلامية لأبرز المراكز والجهات الإعلامية الدولية والمحلية، ومتابعة تصريحات الهيئة الوطنية للانتخابات خلال يومي الاقتراع.

وقامت الأمانة العامة للمنظمة العربية بتجديد التصريح لدى الهيئة الوطنية المصرية للانتخابات لمتابعة الانتخابات البرلمانية (الشيوخ والنواب) في مصر ٢٠٢٥- ٢٠٢٦، وسجلت ٥٥ عضوا لفريق المتابعين الدوليين للمنظمة من ١٤ جنسية عربية وأوروبية.

وشكلت المنظمة مجموعة قانونية قامت بدراسة مضمون التشريعات الانتخابية الحاكمة لمسار الانتخابات البرلمانية في مصر، وإجراء قراءة في مضمون القرارات الصادرة عن الهيئة الوطنية للانتخابات المصرية التي أصدرتها الهيئة في سياق المسار الانتخابي الحالي، وأعدت المجموعة القانونية بالتعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة قائمة من القواعد الإرشادية، واستمارة معلومات يمكن لاسترشاد بها خلال متابعة يوم الاقتراع، ومصفوفة وثائق معلوماتية حول العملية الانتخابية في مصر لإحاطة أعضاء فريق المتابعين الدولي للمنظمة بها، في سياق الاستعداد لمشاركتهم في متابعة الانتخابات.

فيما لم يسعف المنظمة إجراء متابعة اقتراع المصريين في الخارج يومي ١ و ٢ أغسطس/ آب الجاري، على خلفية الترتيبات اللوجستية وتأخر صدور تصاريح المتابعة من الهيئة الوطنية للانتخابات وصعوبة تسليمها إلى فريق المتابعة في بلدانهم قبل بداية الاقتراع،

وعقدت المنظمة قبل يومي الاقتراع في الداخل الاجتماع التحضيري الختامي لفريق المتابعين الدوليين لانتخابات مجلس الشيوخ في مصر، تم خلاله وضع خطة الانتشار التي تشمل عينة جغرافية تضم ثمانية محافظات مصرية.

كذلك، جرى اغتنام الفرصة للاستماع لاستعراض الموقف الراهن في فلسطين المحتلة بصفة عامة، وفي قطاع غزة بصفة خاصة، وكذلك الأوضاع في سوريا واليمن ولبنان والعراق وليبيا.

وضم فريق البعثة الدولية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لمتابعة انتخابات مجلس الشيوخ ٣٢ عضوا من ٩ جنسيات عربية وأوروبية من الخبرات البارزة المتخصصة في متابعة العمليات الانتخابية والتي مثلت أغلبها متابعة مجريات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مصر منذ العام ٢٠١٨.

وشملت خطة الانتشار توزيع فرق المتابعة على النحو التالي:

- الفريق الأول **القاهرة الكبرى (١)** يشمل محافظة القاهرة وتضم ٥٤٤ لجنة فرعية، محافظة القليوبية؛ وتضم ٣٦٧ لجنة فرعية؛
- الفريق الثاني **القاهرة الكبرى (٢)** يشمل محافظة الجيزة وتضم ٤٩٢ لجنة فرعية؛
- الفريق الثالث "**وسط الدلتا**" يشمل محافظة الدقهلية وتضم ٧٢٣ لجنة فرعية، ومحافظة المنوفية وتضم ٤٦٩ لجنة فرعية، ومحافظة الغربية وتضم ٦٥٤ لجنة فرعية؛
- الفريق الرابع "**القناة**" محافظة الاسماعيلية وتضم ١٣٥ لجان فرعية، ومحافظة السويس وتضم ٥ لجان فرعية.

أعدت غرفة العمليات المركزية للمنظمة، موجز بتقارير المتابعة، خلال يومي التصويت، واحاطت بها الهيئة الوطنية للانتخابات، وتضمنت التقارير الملاحظات والمشاهدات الإيجابية والسلبية التي سجلتها فرق المتابعة خلال زيارتهم للمراكز الانتخابية في المحافظات الثمانية، التي شملتها عينة المتابعة، وهي: (القاهرة، والجيزة، والسويس، والاسماعيلية، والدقهلية، والقليوبية، والغربية، والمنوفية)، فضلًا عن بعض توصيات فرق المتابعة، بغرض تلافيها في المراحل القادمة وأية استحقاقات انتخابية تُجرى مستقبلًا.

المشهد الانتخابي

وقد قامت فرق المنظمة الإقليمية بزيارة العينات المختارة مسبقاً، أخذاً في الاعتبار تخويل كل فريق الحق في اختيار مراكز الاقتراع التي يقوم بزيارتها في نطاق المحافظات المقررة.

وقام منسق كل فريق إقليمي بإحاطة غرفة العمليات المركزية للمنظمة بإفادات مباشرة عن الجولات التفقدية شملت المعلومات الرئيسية بموجب استمارة متابعة يوم الاقتراع والتي تم إعدادها مسبقاً من بينها:

- اسم المقر الانتخابي (ورقم اللجنة العامة وأرقام اللجان الفرعية)
- مدى سهولة ولوج المتابعين إلى مراكز الاقتراع.
- ملاحظة المحيط المباشر لمركز الاقتراع من جوانب التكدس ووجود الدعاية أو الحشد ومسافة الاقتراب من المركز.
- التأكد من توافر الإرشادات خارج غرف اللجان الفرعية.
- دخول اللجان الفرعية والبقاء فيها لبعض الوقت وملاحظة جانب من إجراءات التصويت.
- الاستفسار عن أعداد الناخبين المقيدين في كل لجنة.
- التأكد من الإشراف القضائي.
- التأكد من وجود طاقم معاون كافي للقاضي المشرف.
- ملاحظة تواجد اللجان في الطابق الأرضي أو الطوابق العليا.
- توافر مقومات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى (توافر الطواقم الطبية، الكراسي المتحركة، بطاقات التصويت بطريقة برايل لذوي الإعاقة البصرية).
- متابعة إجراءات التصويت والمعدل الزمني للإدلاء بالصوت.
- ملاحظة توافر الساتر والالتزام بالتصويت خلف الساتر.
- ملاحظة قيام الناخبين بطي بطاقة التصويت قبل إيداعها في الصندوق.
- ملاحظة توافر آمان اغلاق صندوقي الاقتراع.

وقائع المتابعة:

قامت فرق المتابعة الميدانية خلال يومي الاقتراع بزيارة (١٠٦) لجنة فرعية بواقع (٥٣) لجنة فرعية في كل يوم انتخابي، والتي تتبع ٨ لجان عامة، بما يشمل تغطية ٣٢ مركزا في نطاق المحافظات الثمانية في الأقاليم الثلاثة المحددة كعينة مسحية لمتابعة مجريات الانتخابات فيها وبيانها كالتالي:

<u>في اليوم الأول:</u> تابعت الفرق الإقليمية مجريات التصويت في ٦ محافظات بما يشمل ٥٣ لجنة فرعية تتبع ٦ لجان عامة:

حيث توجه <u>القسم الأول</u> من **فريق "القاهرة الكبرى"** *إلى محافظة القاهرة* ويضم كل من الأستاذ "علاء شلبي" والقاضي "محمد الطراونة"، والأستاذة "جهدة ابو خليل"، والدكتور "محمد سالم الكعبي"، وتابع الفريق ١١ لجنة فرعية

أرقام (١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٥، ١٧٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٧) تتبع اللجنة العامة (١)، كما توجه الفريق إلى *محافظة القليوبية*، وتابع الفريق ٥ لجان فرعية أرقام (١٢٢، ١٢٤، ١٤٨، ٢٦٤، ٢٦٥) تتبع اللجنة العامة (٢).

فيما توجه القسم الثاني من **فريق "القاهرة الكبرى"** إلى *محافظة الجيزة* ويضم كل من الأستاذ "محمود قنديل"، الأستاذ "عصام يونس"، الأستاذ "عبد الجليل يوسف" والأستاذ "يامن المدهون" والأستاذ "اسلام عبد ربه"، وتابع الفريق ١٤ لجنة فرعية أرقام (١٩، ٢١، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٣٧، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٨٧، ٣٨٨) تتبع اللجنة العامة رقم (٧).

كما توجه فريق **"إقليم القناة"** *إلى محافظة السويس* والمكون من الأستاذ "محمد راضي"، والأستاذ "كمال المشرقي"، والأستاذ "ضياء الشمري"، والأستاذ "نبيل عبد الحفيظ"، وتابع الفريق ٥ لجان فرعية أرقام (٧، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨) تتبع اللجنة العامة رقم (٢٢).

كما توجه **فريق "الدلتا"** *إلى محافظة الدقهلية* والمكون من الأستاذ "اسلام أبو العنين"، والدكتور "عبد المنعم الحر"، الأستاذ "السيد إبراهيم"، والأستاذ "عمر المسالمة"، وتابع الفريق ١٥ لجنة فرعية أرقام (١، ٢، ٥، ٦، ٧، ١٨، ٢٤، ٢٥، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢) في اللجنة العامة (٣)،

كما تابعت الأستاذة "زينب السيد" ٣ لجان فرعية *بمحافظة الغربية* بمدينة طنطا أرقام (١٣٥، ١٥٤، ١٥٥) باللجنة العامة (٥).

حيث غطت فرق المتابعة عينة عشوائية بلغت ١٧ مركزًا في ٦ محافظات على النحو التالي:

- الجيزة: ٥ مراكز (مركز كرداسة، قسم أول ٦ أكتوبر، قسم إمبابة، قسم العجوزة، قسم الدقي)
- القاهرة: ٤ مراكز (قسم مصر الجديدة، قسم عين شمس، قسم المطرية، قسم حدائق القبة)
- الدقهلية: ٣ مراكز (قسم أول المنصورة، قسم ثان المنصورة، مركز طلخا)
- السويس: مركزين (قسم الأربعين، قسم السويس)
- القليوبية: مركزين (مركز طوخ، قسم قليوب)
- الغربية: مركز واحد (قسم ثان طنطا)

فيما أشارت الهيئة الوطنية للانتخابات خلال متابعتها لانتظام أعمال اللجان والتواصل مع المشرفين على مقار الاقتراع، إلى تأخر فتح عدد من اللجان في عدد من المحافظات هي (القاهرة والشرقية والدقهلية والغربية وأسيوط والبحيرة والفيوم وكفر الشيخ والقليوبية والجيزة، بني سويف) إلى أن تم اكتمال فتح جميع اللجان على المستوى الجمهورية في حوالي الساعة ١٠ صباحا لتأخر وصول رؤساء اللجان، من بينها: (في *محافظة القاهرة* اللجنة رقم ١٥٨ في قسم ثالث مدينة نصر تأخر فتح أبوابها حتى الساعة ١٠، وفي *محافظة الدقهلية* تأخر فتح بعض اللجان بها، وكذلك لجنيتين في *محافظة البحيرة*، ولجنة أخرى في كفر الزيات *بمحافظة الغربية*، ولجنة أخرى *بمحافظة الفيوم*، وكذلك لجنة أخرى في *محافظة الجيزة*، وأيضا لجنتين *بمحافظة الإسكندرية* تأخرت إحداهما لمدة ساعة والأخرى لمدة ٣٠ دقيقة، وكذلك اللجنة رقم ٢٨٤ بمركز سمسطا *بمحافظة بني سويف*، وتأخرت لجنة ٣٣٥ بدسوق في *محافظة*

كفر الشيخ، كما تأخر فتح أبواب لجنتي ١٠٨ و١١٦ في *محافظة أسيوط*، بالإضافة إلى تأخر ٦ لجان في *محافظة الشرقية* في بداية عملها، وذلك لعدم وصول المشرفين على اللجان في الوقت المحدد).

وفي اليوم الثاني، تابعت الفرق الإقليمية مجريات التصويت في ٥ محافظات بما يشمل ٥٣ لجنة فرعية تتبع ٦ لجان عامة:

حيث توجه القسم الأول من **فريق "القاهرة الكبرى"** *إلى محافظة القاهرة* ويضم كل من الأستاذ "علاء شلبي" والأستاذة "جهدة ابو خليل"، والدكتور "محمد سالم الكعبي"، والقاضي "محمد الطراونة"، وتابع الفريق ١٠ لجنة فرعية أرقام (١٣١، ١٣٢، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣) تتبع اللجنة العامة (١)،

فيما توجه القسم الثاني من **فريق "القاهرة الكبرى"** إلى *محافظة الجيزة* ويضم كل من الأستاذ "محمود قنديل"، الأستاذ "عصام يونس"، الأستاذ "عبد الجليل يوسف" والأستاذ "يامن المدهون" والأستاذ "اسلام عبد ربه"، وتابع الفريق **٢٣** لجنة فرعية أرقام (٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٨١، ٤٨٣) تتبع اللجنة العامة رقم (٧)، فضلاً عن متابعة الأستاذة "مريم لطفي" للجنة الفرعية رقم (٢٨، ٢٩) بمنطقة العجوزة، وتتبع ذات اللجنة العامة.

كما توجه فريق **"إقليم القناة"** *إلى محافظة الاسماعيلية* والمكون من الأستاذ "محمد راضي"، والأستاذ "كمال المشرقي"، والأستاذ "ضياء الشمري"، والأستاذ "نبيل عبد الحفيظ"، وتابع الفريق **٥** لجان فرعية أرقام (٢٦، ٢٨، ٣٨، ٤٢، ٤٤) تتبع اللجنة العامة رقم (٢١).

كما توجه **فريق "الدلتا"** *إلى محافظة المنوفية* والمكون من الأستاذ "اسلام أبو العنين"، والدكتور "عبد المنعم الحر"، والأستاذ "عمر المسالمة"، وتابع الفريق ٨ لجنة فرعية أرقام (٢٥، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٦، ٦٨، ١٢٢، ١٢٥) وتتبع اللجنة العامة (٤)، ثم توجه الفريق إلى *محافظة القليوبية* بعد ان انضم إلى الفريق الأستاذ "رضا عبد العزيز" ومتابعة ٢ لجنة فرعية أرقام (١٥٠، ١٣٥) بمدينة "قها" وتتبع اللجنة العامة (٢)،

كما تابعت الأستاذة "زينب السيد" في *محافظة الغربية* ٣ لجان فرعية أرقام (٦٠٧، ٦٠٨، ٦٢٣) وتتبع اللجنة العامة (٥).

حيث غطت فرق المتابعة عينة عشوائية بلغت ١٥ مركزاً في ٦ محافظات على النحو التالي:

- الجيزة: ٥ مراكز (قسم إمبابة، قسم الوراق، مركز منشأة القناطر، مركز أوسيم، قسم العجوزة)
- القاهرة: ٣ مراكز (قسم ثان مدينة نصر، قسم أول مدينة نصر، قسم التجمع الخامس)
- المنوفية: ٣ مراكز (قسم شبين الكوم، مركز شبين الكوم، مركز قويسنا)
- الاسماعيلية: مركزين (قسم ثان الإسماعيلية، قسم ثالث الاسماعيلية)
- الغربية: مركز واحد (مركز السنطة)
- القليوبية: مركز واحد (قسم قها)

فيما أشارت الهيئة الوطنية للانتخابات خلال متابعتها لانتظام أعمال اللجان والتواصل مع المشرفين على مقار الاقتراع، إلى تأخر فتح ٩ لجان فرعية في عدد من المحافظات منها (القاهرة والبحيرة والقليوبية والمنيا) لتأخر وصول رؤساء اللجان.

ملاحظات فرق المتابعة:

الإيجابية:

- تواجد مكثف أمام اللجان في الساعات الأولى من بداية الاقتراع والساعات الأخيرة لليوم الثاني في عدد واسع من اللجان.
- انتظام عملية التصويت في مختلف اللجان.
- استمرار إجراءات التأمين المكثفة أمام اللجان.
- إجراءات تيسيرية لمشاركة الناخبين.
- استقبال مقدر من رؤساء اللجان لفرق المتابعين.
- توافر مقومات في معظم اللجان لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن للإدلاء بأصواتهم.
- توافر ملصقات توضح إجراءات التصويت بلغة الإشارة لذوي الإعاقة السمعية.
- توافر طباعة بطاقات الاقتراع بطريقة "برايل" بما يتناسب مع ذوي الإعاقة البصرية.
- توافر الأدوات ومتابعة تنفيذ ضوابط الهيئة الوطنية للانتخابات من قبل لرؤساء اللجان.
- توافر رموز استجابة سريعة (QR Code) خاص على تطبيق اللجنة يتيح لرؤساء اللجان الكشف. على بيانات كل ناخب، حيث يتوافر أمام اسم كل ناخب (باركود) خاص به.

السلبية:

- ضعف الإقبال وخاصة في ساعات العمل في المحافظات التي تم متابعتها.
- استمرار احتشاد أنصار المرشحين بالوقوف أمام أبواب اللجان في مختلف مقار الانتخابات.
- تأخر فتح عدد من اللجان في أكثر من محافظة.
- التأثير وتوجيه الناخبين داخل محيط بعض اللجان.
- بعض اللجان لا تزال في الأدوار العلوية من بينها في *محافظة الجيزة* اللجنة الفرعية رقم (٢٨٠) ومقرها "مدرسة عبد المنعم رياض الإعدادية بنات"، واللجان الفرعية أراقم (٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١) ومقرها "مدرسة نادي شباب إمبابة"، واللجنة الفرعية رقم (٤٨١) ومقرها "مدرسة الوراق الثانوية بنات"، واللجنة الفرعية رقم (٢٧٩) ومقرها "مدرسة أحمد عرابي الابتدائية"، واللجنة الفرعية رقم (٤٥٨) ومقرها "مدرسة السلام الإعدادية المشتركة". وكذلك في *محافظة القاهرة* في اللجان الفرعية أرقام (١٣١، ١٣٢) ومقرها مدرسة "جمال عبد الناصر التجريبية الابتدائية". و*في محافظة الغربية* اللجنة الفرعية رقم (١٥٤) ومقرها مدرسة الرافعي الرسمية

للغات بمدينة طنطا. *وفي محافظة الدقهلية* اللجان الفرعية أرقام (١٩٠، ١٩١) ومقرهم مدرسة "الشهيد عاطف الشرقاوي" بمدينة طلخا.

- استمرار وجود دعاية من بينها ملصقات وملابس وأعلام تحمل شعارات وصور لبعض المرشحين والأحزاب، ومكبرات صوت، وذلك أمام وبمدخل مقار الانتخابات وبعضها في محيطها الداخلي.
- تنظيم مسيرات جماعية لأنصار مرشحين أو أحزاب تجوب مناطق مختلفة بغرض حث الناخبين على المشاركة في عدد من المحافظات من بينها الدقهلية وبورسعيد والقليوبية والوادي الجديد والشرقية وجنوب سيناء.
- ضعف وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وكبار السن من بينها استمرار بعض اللجان في الأدوار العليا، وعدم توفر كراسي متحركة وفي بعض الأحيان تكون متهالكة ولا توفر اتاحة المطلوبة.

الاستنتاجات الأولية

يمكن للمنظمة الخلوص إلى أن مجريات التصويت في الجولة الأولى لانتخابات مجلس الشيوخ قد تمت بكفاءة بصفة عامة، ولم تشكل الملاحظات التي سجلها الفريق ووثقتها غرفة العمليات المركزية من خلال العينة المختارة تأثيراً ذا شأن على مجريات التصويت ونتائجه.

وتتوجه المنظمة بالشكر للهيئة الوطنية للانتخابات بجمهورية مصر العربية على التسهيلات التي وفرتها الهيئة للمتابعة المحلية والدولية، والشفافية التي وضحت من خلال التصريحات الصادرة عن الهيئة وخاصة المتصلة بتأخر فتح اللجان مع بداية أعمال الاقتراع في اليوم الأول والثاني.

كما تتوجه بالتهنئة إلى الهيئة على نجاح مجريات جولة التصويت الأولى في انتخابات مجلس الشيوخ، وتقدر المنظمة بأن الهيئة في خامس استحقاق انتخابي تقوده بسلطاتها المستقلة والولاية الشاملة تزداد بمضي الاستحقاقات الانتخابية خبرة ورسوخاً، وأن الأخذ بتوصيات المنظمة وغيرها من المتابعين الدوليين والمحليين في الاستحقاقات السابقة يشكل دليلاً على استدامة التطوير والتحديث، والذي تتجلى أبرز صوره في تمكين كبار السن والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة من الإدلاء بأصواتهم بسهولة ويُسر.

كذلك تتوجه المنظمة بالشكر للسلطات المصرية التي حرصت على تسهيل عمل فريق المتابعين الدوليين للمنظمة، اتصالاً بنهجها المستمر في تمكين المنظمة من النهوض برسالتها بموجب اتفاق المقر الموقع بين المنظمة ووزارة الخارجية المصرية منذ مايو/آيار ٢٠٠٠.

وتعرب المنظمة عن تقديرها للتمسك باستمرار الإشراف القضائي على مجريات التصويت في الانتخابات – طالما كان ذلك موضع ترحيب من جانب السلطة القضائية – وعلى النحو الذي يدعم استمرار الثقة والطمأنينة العامة للناخبين.

وتقدر المنظمة جهود الهيئة الوطنية للانتخابات في الاهتمام بتدريب الفائت القائمة على الاشـــراف على الانتخابات من خلال التدريب الوجاهي أو عبر وسائل الاتصال الحديث، فيما تعبر المنظمة عن رؤيتها في أهمية أن تشمل عمليات التدريب ورفع الوعي لبعض الجهات القائمة على تأمين العملية الانتخابية وخاصة بأهمية دور المجتمع المدني ومؤسسات المتابعة وأن دورها ينصب على ضمان نزاهة العملية الانتخابية بشكل عام وليس تصيد الأخطاء أو النقد المتعسف.

التوصيات:

- حث الهيئة الوطنية للانتخابات على التلقين المسبق لكل طواقم للعمل وفق ضوابط محددة بما يشمل كافة المتصلين بالعملية الانتخابية.
- حث الهيئة الوطنية للانتخابات على الأخذ بعين الاعتبار قدر الإمكان وضع اللجان في كافة مراكز الاقتراع في الطابق الأرضي تيسيرا على الناخبين.
- حث الهيئة الوطنية للانتخابات على أهمية توافر الحبر الفسفوري في العمليات الانتخابية المقبلة بما يساهم في ضمان شفافية ودقة إجراءات الانتخابات ويحول دون أي تجاوزات قد تشوب العملية الانتخابية.
- حث الهيئة الوطنية للانتخابات على ضمان عدم تأخر فتح اللجان باستثناء الحالات الطارئة وفي أضيق الحدود.
- حث الهيئة الوطنية للانتخابات التوسع في عدد لجان الاقتراع بما يساهم في تيسير دخول الناخبين دون تزاحم خلال بعض أوقات الاقتراع.
- حث الهيئة الوطنية للانتخابات على ضرورة اصدار تصاريح المتابعة للمنظمات والفرق المتابعة المحلية والدولية تسبق مجريات العملية الانتخابية وقت كافٍ بما يسمح بتسليمها للمتابعين سواء في داخل القطر المصري أو إلى المتابعين الدوليين في بلدانهم في الخارج.
- حث الهيئة الوطنية للانتخابات على أهمية تحديث الموقع الالكتروني للهيئة بصورة دورية وخاصة خلال أيام الانتخابات وضخ المعلومات البيانات والتصريحات حتى يتمكن الجهات المتابعة الحقوقية والإعلامية من التثبت من حقيقة التصريحات المتداولة عبر وسائل الاعلام وذلك من مصدرها الرئيس.

* * *